

المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن

إحاطة إلى مجلس الأمن

28 سبتمبر - أيلول 2021

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيدة الرئيسة

1. صدر الأسبوع الماضي إعلان قاتم ليزكرنا بالمعاناة والخسائر المروعة للشعب السوري، حيث أكد المفوض السامي لحقوق الإنسان على أنه تم التحقق حالة بحالة، وبالأسماء، والتواريخ، والأماكن، من مقتل أكثر من 350 ألف شخص خلال السنوات العشر الأولى من الصراع. وبالنظر إلى أن عدد كبير من الأشخاص ما زالوا في عداد المفقودين، فهناك إمكانية أن يكون الرقم الفعلي أعلى من ذلك بكثير جداً.

2. إلى هذا العدد الرهيب من القتلى، يمكن إضافة أبعاد أخرى للمعاناة العميقة التي خلفها أكثر من عقد من الصراع، فقد نزح أكثر من 12 مليون سوري - أي ما يقرب من نصف عدد سكان سوريا قبل الصراع. ولا يزال عشرات الآلاف محتجزين أو مختطفين أو مفقودين. وتقترب مستويات الفقر من 90% بعد عقد من الصراع وسوء الإدارة والفساد، بالإضافة إلى تبعات الانهيار الاقتصادي في لبنان وجائحة كوفيد والعقوبات بكل تأكيد. وقُسمت سوريا بحكم الأمر الواقع إلى عدة مناطق، حيث يتنافس اللاعبون الدوليون في المسرح السوري، بالإضافة إلى جولات جديدة من العنف تُشكل اختباراً للهدوء النسبي الذي ساد خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

السيدة الرئيسة،

3. إن الشعب السوري في حاجة ماسة إلى أن تبدأ العملية السياسية بقيادة وملكية سورية في تحقيق نتائج. كما يحتاج أيضاً - كجزء من هذه العملية - إلى اهتمام مستمر من المجتمع الدولي لدعم عملية أوسع تُساهم في ترسيخ الهدوء، وتخفيف من معاناة السوريين، وتدفعنا إلى الأمام على طريق استعادة سوريا لوحدها واستقلاليتها وسلامة أراضيها، وتُلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري في تحديد مستقبله - تلك هي الركائز الأساسية لقرار مجلس الأمن 2254.

4. مع ثبات خطوط التماس إلى حد كبير خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، ومخاوف بعض الأطراف بشأن إمكانية استمرار الوضع الراهن، فقد حان الوقت الآن للدفع في اتجاه عملية سياسية. يُقر القرار 2254 بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار على المستوى الوطني بالتوازي مع العملية السياسية، وما زلت أَدعو إلى تطبيق ذلك خاصة في ظل جولات العنف وخطورة تحولها إلى مواجهة شاملة.

5. ففي إدلب، نزع من جديد عدد كبير ممن كانوا قد عادوا إلى منازلهم في جنوب المحافظة، على خلفية استمرار القصف والصواريخ وزيادة الضربات الجوية، وسط أنباء عن سقوط قتلى بين المدنيين. وقد تركزت العديد من الضربات جنوب الطريق الدولي M4، لكن كانت هناك ضربات أيضاً في قلب منطقة خفض التصعيد - بما في ذلك ضربات مقلقة بالقرب من مخيم للنازحين. في غضون ذلك، فقد تم التوصل إلى اتفاق أفضى إلى الهدوء في درعا البلد، وآمل أن يُثبت هذا الاتفاق استدامته. وأرحب في هذا الصدد بخفض العنف واستئناف إيصال المساعدات الإنسانية. كما آمل في حماية المدنيين من أي تصعيد جديد في هذه المنطقة أو مناطق أخرى في الجنوب الغربي حيث يتم تطبيق اتفاقات مماثلة. كما أتطلع إلى العودة الآمنة والكريمة والطوعية لكافة المدنيين إلى منازلهم.

6. هناك مصادر قلق متعددة في أماكن أخرى من سوريا: القصف المستمر والمناوشات بين الجماعات المسلحة غير الحكومية والجيش التركي في محيط منطقة الشمال الغربي وريف حلب الشمالي؛ وتقارير عن زيادة الهجمات بطائرات تركية مسيرة عن بعد داخل الأراضي السورية؛ وجولة جديدة من الضربات الجوية المنسوبة لإسرائيل على أهداف بالقرب من دمشق.

7. ولا تزال العديد من الجماعات الإرهابية المدرجة على القوائم تعمل في جميع أنحاء سوريا. فقد شن تنظيم داعش هجوماً على خط أنابيب غاز يغذي محطة توليد الكهرباء في دير علي، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء سوريا - في تذكير ملموس على الخطر الذي لا تزال تشكله هذه الجماعات. لذلك، فإن مكافحة الإرهاب بشكل متنسق مع أحكام القانون الدولي الإنساني، وبطريقة فعالة تضمن حماية المدنيين وحماية الأمن الإقليمي، أمر ممكن ومطلوب. ويتطلب تعاوناً دولياً أكبر بين الأطراف الرئيسية.

8. أنا واثق من أن الوضع على الأرض في إدلب وأماكن أخرى سيكون قضية مهمة ضمن القضايا المطروحة في لقاء الرئيسين بوتين وأردوغان في الأيام المقبلة، وما زلت أناشد أصحاب النفوذ بالعمل على تعزيز الهدوء. فهناك أمور كثيرة تتوقف على ذلك.

9. بالتوازي، تتواصل الاتصالات الروسية الأمريكية الهادفة لتحقيق تقدم في المجال الإنساني في إطار القرار 2585، والأمم المتحدة ملتزمة بكل تأكيد بالقيام بما في وسعها من أجل التطبيق الكامل لكافة جوانب القرار.

السيدة الرئيسة،

10. دعوني أذكركم أيضاً بضرورة تجنب وتخفيف أية آثار إنسانية للعقوبات قد تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين، لا سيما فيما يتعلق بالإفراط في الامتثال.

11. لكن أتمنى أن تشكل القضايا التي نوقشت في الاتصالات الدولية مؤخراً الحد الأدنى وليس الأقصى لما نطمح بشكل جماعي إلى تحقيقه في سوريا. لقد كانت هذه رسالتي التي نقلتها خلال الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك خلال زيارتي للمنطقة وأيضاً هنا في نيويورك. لقد تواصلت بشكل مكثف مع الأطراف السورية - الحكومة السورية، وهيئة التفاوض السورية. كما التقيت، أو شاركت في لقاءات الأمين العام، مع العديد من وزراء الخارجية وكبار المسؤولين في الدول الرئيسية. هذا بالإضافة إلى اللقاءات التي عقدتها مؤخراً مع عدد من كبار المسؤولين في جنيف. وسأتوجه من هنا إلى واشنطن لمواصلة مشاوراتي هناك.

السيدة الرئيسة،

12. لقد كان واضحاً من خلال كافة اتصالاتنا أن مستوى الثقة ضعيف - لكن كان من الواضح أيضاً - ودعوني أشدد على ذلك - أن هناك مصالح مشتركة، وأن الأمور ليست ثابتة، وأن هناك ما يدعو للعمل الآن على بناء عملية سياسية أكثر فعالية.

13. فيما يتعلق باللجنة الدستورية، فنحن أمام لحظة فارقة، فقد مر عامين منذ موافقة الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية على إنشاء اللجنة الدستورية. ولكن للأسف، لم تحقق اللجنة حتى الآن تقدم مستمر بشأن تنفيذ ولايتها.

14. ولكن هناك بعض الأخبار الجيدة التي أنقلها إليكم اليوم، فبعد ثمانية أشهر من التواصل المكثف مع الرئيسين المشتركين لتيسير الاتفاق بينهما، يسعدني أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن منهجية العمل، وأن الدعوات قد أرسلت لعقد الدورة السادسة للجنة حيث من المقرر أن تجتمع هيئة الصياغة المصغرة في جنيف في 18 أكتوبر/ تشرين الأول، وسيجتمع الرئيسان المشتركان لأول مرة مع بعضهما البعض ومعني في اليوم السابق لانعقاد الدورة للتحضير لها.

15. يستند اتفاق الرئيسين المشتركين بشأن منهجية العمل إلى ثلاث عناصر أساسية شكلت أساس تواصلنا معها: (1) احترام المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للاتحة الداخلية؛ (2) تقديم نصوص المبادئ الدستورية الأساسية قبل الاجتماعات؛ (3) اجتماعات الرئيسين المشتركين معي قبل وأثناء الدورة القادمة. كما يلتزم الرئيسان المشتركان بتحديد مواعيد مؤقتة للاجتماعات المقبلة ومناقشة خطة العمل.

16. باختصار، فإننا جميعاً نتوقع الآن أن تبدأ اللجنة الدستورية العمل بجدية على عملية صياغة - وليس مجرد إعداد - إصلاح دستوري. إذا ما تمكنت اللجنة من تحقيق ذلك، ستكون هناك عملية دستورية مختلفة وأكثر مصداقية من ذي قبل، وهو أمر ضروري لبناء القليل من الثقة. فالوفود الثلاثة - الوفد المسمى من قبل الحكومة السورية، والوفد المسمى من قبل المعارضة، ووفد الثلث الأوسط من المجتمع المدني - الذي التقت نائبة المبعوث الخاص خولة مطر مع أعضائه أمس - لديهم مساهمات مهمة لتقديمها.

السيدة الرئيسة،

17. نحن بالفعل بحاجة إلى حوار سياسي سوري-سوري حقيقي، وهو أمر وردت تقارير تُفيد بأنه نوقش خلال لقاء الرئيس بوتين مع الرئيس الأسد مؤخراً في موسكو - فمن خلال ذلك يمكن إيجاد مسار حقيقي للإصلاح السياسي في سوريا. وأنا على اقتناع بأن جنيف يمكن أن تكون المكان الذي يبدأ فيه القادة السياسيين السوريين في العمل على إحلال سلام دائم في سوريا والعمل سوياً بشكل بناء.

18. اسمحوا لي أن أذكّر هنا بأن القرار 2254 شجع أيضاً على المشاركة الهادفة للمرأة السورية في العملية السياسية. فبدون ذلك لا يمكن أن يكون هناك حلاً كاملاً في سوريا. يواصل مكثبي التشاور مع المجلس الاستشاري النسائي المجتمع حالياً في هلسنكي والذي ستتضم نائبة المبعوث

السيدة خولة مطر إلى اجتماعه، حيث تمت دعوة المجلس لعقد اجتماعات مع المسؤولين الفنلنديين للاستفادة من التجربة الفنلندية في التعليم وتسوية النزاعات.

19. ودعوني أشدد أيضاً على أهمية العمل على الملف الحيوي للمعتقلين والمختطفين والمفقودين.

نسمع من جميع الأطراف إنها تتفق على أن العمل مطلوب، وبالتأكيد ستستفيد جميع الأطراف من أي تقدم في هذا الملف، فجميع العائلات في كل ركن من أركان سوريا لديها أحباء محتجزين أو مختطفين أو مفقودين. وما زلت على اقتناع تام أنه إذا تمكنا من تحقيق اختراق في هذا الشأن، سيكون ذلك بمثابة عامل بناء ثقة مهم، وإشارة لجميع السوريين بأن السلام ممكن، كما سيشكل ذلك علامة فارقة في سياق الدبلوماسية الدولية.

20. وأمل أن يساهم هذا التعاون الدولي المكثف في التركيز على العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين. من الواضح أن الظروف بعيدة عن أن تكون مواتية للعودة بالنسبة لمعظمهم. لكن يمكننا أن نبدأ في النظر في كيفية إزالة بعض العقبات التي تحول دون العودة - سواء كانت متعلقة بالوضع الأمني، أو التشريعات، أو الموارد، أو سبل العيش، أو قيام السلطات المعنية بإرسال إشارات واضحة وجدية في هذا الشأن. هذا الأمر من شأنه أن يعطي بارقة أمل ملموسة لملايين السوريين. وأعتقد أنه سيساعد في تقليل التوترات في جميع أنحاء المنطقة - التوترات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالآثار غير المباشرة للصراع السوري.

السيدة الرئيسة،

21. كما ذكرت في مناسبات عدة، فإن القضايا المطروحة ليست في أيدي السوريين وحدهم، فنحن بحاجة إلى دبلوماسية دولية بناءة للمساعدة في انقاذ حياة السوريين، وتخفيف المعاناة، وتعزيز الاستقرار والتقدم في تنفيذ القرار 2254. في هذا الإطار، فإنني أواصل مطالبة الدول الرئيسية بالعمل معي من خلال مشاورات استطلاعية حول حزم ملموسة وخطوات متبادلة محددة بواقعية ودقة، ويتم تنفيذها بالتوازي وقابلة للتحقق منها. إنني أواصل مشاوراتي للسعي للحصول على موافقة الأطراف الرئيسية المعنية ليس فقط لتحديد ما يسعون إلى تحقيقه ولكن أيضاً يمكن أن يقدموه في عملية متبادلة.

22. وما زلت على استعداد لاستخدام صلاحية الأمم المتحدة في الدعوة لعقد اجتماعات في جنيف إذا كان من الممكن أن يساعد ذلك في إيجاد أفق لإحراز تقدم تدريجي. وسأواصل العمل على

الدفع في اتجاه عملية أوسع، مع التركيز في الأسابيع المقبلة على تسهيل عقد الدورة المقبلة للجنة الدستورية بقيادة وملكة سورية.

شكراً السيدة الرئيسة